تقويم فاعلية أعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ أحمد الشيخ داود أنموذجاً

Efficacy Assessment to the Members of Iraqi Foundation Counsel 1924 Ahmed Alsheikh Dawud as a Nonpareil

أ.د. حسن علي عبد الله

م.د. سامي ناظم المنصوري

جامعة القادسية . كلية التربية . قسم التاريخ

Prof. Dr. Hasan Ali Abdullah

Luct. Dr. Sami Nadhim AL-Mansoori

History Department

College of Education

AL- Qadisiyia University

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

ملخص البحث

لايمكن القول بأن كل شخصية سياسية كانت أو اجتماعية تصلح أن تكون مشروعا لكتابة بحث صغير قد ينشر في مجلة علمية محكمة أو يتطور الأمر ليصبح عنوانا لرسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، لمجرد أن تلك الشخصية أضحت في يوم من الأيام على رأس السلطة أو سلطت عليه الأضواء وأضحى في وسط الأحداث وفي هذا الأمر تكون الأحداث هي أهم من الشخصية، إلا أن الأمر فيه استثناءات ومنها إذا كان صاحب السيرة له من المميزات عن أقرانه في مجال البناء الفكري وسلوكه الشخصي تجعل الوقوف عندها حاجة ملحة لكشف بنائها من الداخل لنتخذ منها هدفا نسعى إلى بلوغه ونصل إلى مكنوناته ونسير في أثرها. من هنا تأتي أهمية البحث المعنون «تقويم فاعلية أعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ احمد الشيخ داود أنموذجا» توزع البحث على مبحثين:

تناول المبحث الأول الولادة والنشأة وبناءه الفكري، ولد صاحب السيرة في مدينة بغداد عام ١٨٧١ وبلغ به العمر إلى نهاية عقد الأربعينات من القرن العشرين. تربى ونشأ في بيئة دينية ويعد والده المدرسة الأولى التي تعلم فيها الكلمات الأولى و شب على آداب الإسلام وكانت مؤشراً لكل متابع للشيخ بأنه سيصبح في يوم ما عالماً متبحراً في علوم الدين وسيضفي على أهل بيته ما تربى عليه وقد يفرز ذلك جيلاً متشدداً إلى حد ما أن لم نقل متعصباً، إلا إن كل التوقعات لم تكن دقيقة حيث ظهر لنا صاحب السيرة باتجاه معاكس تماما لما توقع له وما تربى عليه ولا سيما في مجال تعامله مع أبنائه وفاجأ كل من عرفه شخصيا بأنه سليل ذلك البيت الديني،

ويحق لنا أن نطلق على توجهاته الفكرية في هذا المجال بأنه ينتمي إلى التيار الديني الإصلاحي الذي عد من التيارات الفكرية في القرن التاسع عشر حيث أشار صاحب السيرة بأنه ليوجد تقاطع بين الدين الإسلامي ومنجزات العلم الحديث بكل فروعه العلمية والفنية وإجمالا لكل مناحي الحياة وفي راية المنجزات هي كل المتغيرات التي تطرأ اقتصادية اجتماعية ولابد من استيعاب هذه المستجدات والانفتاح عليها، ولنا في موقفه من مشاركة ابنته صبيحة في إحدى المهرجانات والخروج أمام الجمهور وهي راكبة على سنام الجمل وتنشد قصيدة الخنساء فقد اعتبر في تلك المرحلة بدعة لايمكن السكوت عنها ولا يمكن قبولها إذا جاءت من مواطن بسيط فما بالك إذا جاءت من رجل يعتمر العمة ومتفقه بأمور الدين وأطلق اللحية ولبس الجبة فهذا العمل يعد ارتداداً ولابد من إرجاعه عن غيه كما يعتقدون لذلك تمت زيارته من قبل علماء الدين ، إلا أنه أجمل موقفه من هذه التوجهات وعرض الفكرة عليه والمتمثلة بضرورة الرجوع عن فكرته فقال كلمته الشهير «نحن إلى الإمام يا أمة التخلف».

ركز المبحث الثاني على قياس الفاعلية في المجلس التأسيسي عموما مع الإشارة إلى دور صاحب السيرة في المجلس التأسيسي، ولابد لنا الإشارة هنا إلى البناء الداخلي للمجلس فقد بلغت جلساته ٤٩ جلسة وعدد أعضائه في النظام الداخلي (١٠٠) عضو إلا أن هذا العدد لم يبلغ درجة الكمال طيلة اجتماعاته وأعلى جلسة بلغ عددها (٨٩) عضواً أما أقل جلسة فبلغ عدد أعضائها (٥١) عضواً أما المعدل العام لحضور الجلسات يصل إلى (٧٩ , ٦٤) وقد تم إيضاح ذلك في الجدول المرفق للبحث.

حاول البحث الوقوف عند أبرز المحطات لقياس الفاعلية والمتمثلة بالمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة عام ١٩٢٢ وتم ذلك في الجلسة الرابعة والعشرين والمنعقدة في المدة ١٠ – ١١ حزيران ١٩٢٤ والتي حضرها (٦٨) عضواً

وأيدها ٢٤ عضوا كانت الغلبة لأعضاء لواء المنتفك فقد أيدها سبعة أعضاء من أصل تسعة أعضاء علما بان نواب المنتفك هم الأقل فاعلية طيلة جلسات المجلس وبإضافة نواب لواء الحلة وكربلاء والديوانية والبالغ عددهم (٦) المؤيدين للمعاهدة يصبح عددهم ١٣ نائباً ويشكلون نسبة ١٦ , ٥٤٪ .

في ضوء ماتقدم يبدو لنا إن المنطقة التي شهدت انطلاقة الشرارة الأولى لثورة العشرين الكبرى كانت هي الأكثر ميلا لقبول العلاقة مع بريطانيا وهي تؤشر لنا إن الأعضاء في المجلس لم يستوعبوا ماذا تعني الموافقة أو الرفض وأن كل تحركاتهم السابقة جاءت بتوجيه خارجي. أما أعضاء بغداد وصاحب السيرة ينتمي إليهم فقد بلغ عددهم في المجلس (١١) عضواً، إلا أنهم في جلسة المعاهدة لم يحضر منهم سوى خمسة فقط توزعوا بالتساوي بين المؤيدين والمعارضين وواحد منهم امتنع عن التصويت ويعد أحمد الشيخ داود من الأعضاء المؤيدين للمعاهدة ويبدو أنه اقتنع بأن المعاهدة سوف تمر تحت مختلف الظروف والأفضل تأييدها لكسب رضا الجهات العليا وربما اقتنع كما اقتنع الملك بأن هناك مراحل أخرى يمكن تعديلها لاحقا. اعتمد البحث على مصادر متعددة ويقف على رأسها محاضر المجلس التأسيسي التي تعد العمود الفقري.

ABSTRACT

It is impossible to consider a political or social figure as a project for a paper, thesis or dissertation in a refereed journal, since such a figure ascended the throne or being in the limelight, but there is an exception as the meant figure accrues certain traits never found in his fellowmen in the orbit of intellectuality and personality that trigger the process of delving its ores. Thus the importance of the current paper heaves into light; the study takes two sections:

The first section focuses upon the efficiency of the constructional counsel with reference to the targeted figure. Yet the second section tackles the most salient trademarks in assessing the efficiency in accordance with Iraq-Britain Treaty signed in 1922.

... المقدمة ...

يعد المجلس التأسيسي العراقي أول مؤسسة تشكلت في الدولة العراقية ووضع على عاتقها مهمات جسيمة تمثلت في المصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى، وهي المهمة الأكثر أهمية من وجهة نظر الإدارة البريطانية. أما المهمة الثانية فتمثلت في وضع القانون الأساسي (الدستور الأول) للدولة العراقية، وتعد المهمة الأكثر أهمية من وجهة نظر العراقيين الجادين في بناء دولة على أسس جديدة تواكب التطورات التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الأولى، أما المهمة الثالثة تمثلت في وضع قانون لانتخاب النواب للمستقبل.

إن المهمات المذكورة تمثل أسس بناء الدولة الجديدة داخلياً وخارجياً ولابد للرجال الذين شكل البناء الداخلي لهذه المؤسسة قد أدركوا المهمات الملقاة على عاتقهم. هنا يتبادر إلى الذهن السؤال الأتي هل كان رجال تلك المؤسسة بمستوى تلك المهمات أم إن المهمات كانت اعلي من مهمة رجال تلك المؤسسة، من هنا تأتي أهمية البحث المعنون «تقويم فاعلية أعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤ احمد الشيخ داود أنموذجا».

المبحث الأول

أحمد الشيخ داود

الولادة والنشأة والبناء الفكري

ولد احمد الشيخ داود بن جرجس العاني النقشبندي ألخالدي، يتنهي نسبه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام في ٣ نيسان عام ١٨٧٠ م بمدينة بغداد[١]. تربى صاحب السيرة في بيئة كانت كفيلة بإخراجه شخصية فاضلة لذلك يعد والده الملهم الأول له وهو من العلماء الفضلاء في بغداد، اشتهر بالرد على العلماء في عصره أو من سبقه ومنهم الشيخ أبي الثناء الالوسي[٢] هذه الإمكانيات التي تمتع بها تدفعنا للقول إن والد احمد الشيخ داود كان معلمه الأول الذي تتلمذ على يديه في أول محطات حياته العلمية إضافة إلى عدداً أخر من العلماء الذين كان لهم الفضل في صقل شخصيته ومنهم عبد الوهاب النائب، ومصطفى نور الدين الواعظ، وعلي الخوخة، ومحمد سعيد الدوري والقائمة تطول في هذا السياق.

حاول الشيخ احمد إن يميز ما أخذه من أساتذته الأفاضل ويبدو انه بذلك يحاول الإشارة بأنه اخذ من كل الاساتذه الذين تتلمذ عليهم ولاسيما في المحطات التي أبدعوا بها فعلم المنطق والبيان تم الاستزادة منه على يد علي الخوخة، أما ما أخذه من العلامة محمد سعيد الدوري فتمثل بعلم الفقه حتى صار عالماً بالشرائع ووقف على حقائق المذهب وكان للشيخ مصطفى نور الدين الواعظ الدور الكبير في الإفادة من دروس الحديث والتفسير، أما العلامة عبد اللطيف المدرس في المدرسة

القادرية فقد أفاد منه في علم الفرائض حتى صار مؤهل للإرشاد وإذن له[٣]. من الذين إذن للشيخ احمد الشيخ داود من قبلهم مصطفى نور الدين الواعظ في العلوم العقلية[٤].

إن البيئة التي تربى فيها صاحب السيرة وتعليمه لم تجعله يسير بذات المنهج الذي تعلمه من أساتذته بل حاول إن يشق لنفسه منهجاً خاصاً، ويحق القول انه يمثل التيار الديني الإصلاحي ويسعى للتوفيق بين الدين الإسلامي ومنجزات العلم الحديث وهدفه من ذلك بأن المجتمعات الإسلامية لابد لها من إن تستوعب متطلبات العصر الجديد وبذات الوقت يدعو إلى نهضة إسلامية ولكن على غرار النهضة التي جرت في أوربا وبالتالي فهو يؤكد إن المرحلة الجديدة توجب تجاوز الاتجاه الديني التقليدي الذي يمثل النظرة الشكلية غير الجوهرية للإسلام وبنفس الوقت تطمس الجوهر الحضاري للإسلام وبذات الوقت فهو لايدعو إلى الاتجاه العلماني الذي ينطلق من نظرة خارجية إلى الواقع ويتجاهل الصلة الضيقة بين الماضي والحاضر وهي إشارة لعلماء الدين بضرورة عدم وضع الدين حجر عثرة في طريق النهوض العلمي. هذه الخلفية جعلته يوصف بالجرأة والنزوع إلى الحرية في أفكاره دون إن يكترث إلى توجيهات بعض العلماء إذا اقتنع بالفكرة وهذا ما يمكن لمسه حينما سمح لابنته صبيحة[٥] أن تمثل دور الخنساء وتتسنم بعير يخترق الجموع وتُنشد راكبة والتي عدت من قبل الآخرين كفر أو قريب من ذلك[٦].

لقد أضيفت له صفة المثقف إضافة للوجاهة ويبدو إن خطوة احمد الشيخ داود بالسماح لابنته بالخروج على الرغم من صغر سنها إلا أنها أثارت مشايخ بغداد واعتبر كما ذكرنا أنفا يسير عكس التيار ولا يمكن السماح به.

في ضوء التطورات السابقة شكل مشايخ بغداد وفداً لإقناع احمد الشيخ داود بالعدول عن راية وعدم السماح لابنته بالمساهمة في الاحتفال المذكور والخروج على سنام الجمل إلا انه واجههم بقوله متى كان ركوب الجمل منكراً في الإسلام وواجههم بسؤال الم تركب السيدة عائشة الجمل الم تخشى الناس في السابق وهي راكبة الجمل وتسير بين صفوف القبائل حتى حسم قوله في الأخير بكلمته المشهورة «...، نحن إلى الإمام يا سادة الماضي...» ولسان حاله لهم بأنكم فقط متمسكون بالماضي دون النظر للمستقبل وعلينا إن نساير المستقبل ونفس الدين في ضوء المستقبل وليس الانغلاق في النصوص[٧]. إلا إن المظهر العام الخارجي لأحمد الشيخ داود كانت تدلل على ذلك من حيث وضع العمة على رأسه وإطلاق اللحى ولبس الجبة الفضفاضة وبذات الوقت وصف بحرية التفكير وبالجرأة وعصري ألنزعه أي انه يواكب التطورات الحاصلة في عصره وينفتح على كل التغييرات الدينية والدنيوية[٨].

أبناءه

اقترن صاحب السيرة وكانت نتيجته إنجاب عدد من البنين والبنات فمن البنين سلمان وتوفيق والأول كان الأبرز وصار كاتباً ثم عضو في المجلس النيابي العراقي، أما البنات فقد أنجب صبيحة ونورية وفخرية وحسنية، وتعد الأولى هي الأبرز والتي لفتت الأنظار في جرأتها ونشاطها وصارت طالبة في كلية الحقوق وأضحت أول امرأة مارست هذا العمل[٩].

الوظائف التي شغلها

إن السيرة الطيبة لأحمد الشيخ جعلته يتقلد عدة وظائف بدائها مدرساً في قضاء خراسان (بعقوبة) عام ١٨٩٣م، ويبدو إن تحصيله الدراسي في تلك المرحلة أهله ليصبح مدرسا، وكان من ابرز من تتلمذ على يديه الشيخ حسين أفندي[١٠] الذي صار فيما بعد قاضي بعقوبة.

إن اهتمامه بمهنة التعليم جعلته يسعى إلى تطوير المعرفة من خلال تأليفه الكتب ومن ابرز مؤلفاته المواهب الرحمانية والسهام الاحمدية في نحور الوهابية وقد أوضح في كتابه هذا بعض الإحكام الشرعية التي تخص المذاهب السنية واضحي الكتاب مرجعاً مهماً يتم الاستناد والرجوع إليه في المدارس الدينية البغدادية وطبع الكتاب أكثر من مرة، ويبدو أن مرد ذلك لأهميته ولكثرة المطلعين عليه[١١].

ألف كتاب بعنوان الآيات البينان، وألف رسالة في جواز تنوع الملائكة وممالئتها لبعض الحيوانات الأرضية وكذلك له شعر رائق في مواضيع شتى وله تشطير البراة ولامية العجم وغير ذلك ويبدو انتاجه الكبير جاء متوافقا مع سعة اطلاعه ووصف احمد الشيخ داود بمعرفته بدقائق الأمور وله ذهن ثاقب ومن المزايا التي تضاف إليه كريم النفس حسن الأخلاق عظيم الهمة[١٢].

لقد أهلت ثقافة الشيخ احمد ليتولى منصب القاضي الشرعي في القضاء ثم قائممقام لقضاء خراسان وبلغ هذا المنصب الرفيع وهو في مقتبل العمر حيث لم يبلغ الثالثة والعشرين وظل في منصبه حوالي خمسة عشر سنة وبذلك يكون قد بلغ من العمر ثمان وثلاثين سنة. في هذه المرحلة انطلقت ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨ ومنح منصب ارفع هو قائممقام قضاء خانقين، إلا إن المنصب الجديد كان بوابة لمشاكله مع والي بغداد ناظم باشا[١٣] (١٩١٠ – ١٩١١) من حيث تباين توجهات

الوالي والقائممقام الأمر الذي دفعه إلى ترك وظيفته في القضاء وتوجه إلى اسطنبول، ويبدو إن توجهه الجديد لم يأت من الفراغ بل جاء بفعل أسباب دفعته للتوجه منها تقديم الشكوى من سوء إدارة الوالي ناظم باشا ويبدو إن الشيخ احمد كان يعتقد بإمكانه تحقيق الإنصاف في الدولة العثمانية وولاتها وهو مؤشر على انه لم يدرك سلوك الدولة العثمانية من خلال منهج ولاتها وأهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها[١٤]. كما مارس بعد ذلك مهنة الواعظ العام لولاية بغداد[١٥].

في ضوء ما تقدم يبدو لنا أن المناصب التي منحت للشيخ احمد كانت جميعها تتناسب ومؤهلاته وكأنما لسان حال الإدارة العثمانية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وهذا خلاف لحقيقة الإدارة العثمانية التي كان شعارها من يدفع أكثر يحصل على المكان المناسب.

اندلعت الحرب العالمية الأولى للأسباب ألمعروفه للجميع ولايمكن الخوض بها وعندها صدرت الأوامر لاحتلال العراق وباشرت القوات البريطانية بالنزول إلى الأرض العراقية وذلك في العقد الأول من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤ عندها تم تعيين الشيخ احمد مديراً للأوقاف في بغداد، مع العلم إن الأخير تم تعيينه قبل إتمام عملية احتلال العراق في تشرين الثاني ١٩١٨ وكما أشار إلى ذلك ارنولد ولسن في قائمته التي كانت بعنوان الأشخاص التالية أسماؤهم كانوا موظفين في الأوقاف وقد تعينوا في التواريخ المدرجة والمؤشرة إزاء كل اسم منهم[١٦]، إلا انه اصطدم بالمستر كون (Mr. Con) ناظر الأوقاف البريطاني الأمر الذي دفعه لتقديم الاستقالة من منصبه الجديد.

يبدو إن الثقافي:ت المتكررة من الوظيفة للشيخ احمدا لشيخ داود كانت تؤشر على إن لديه فلسفة محددة في الإدارة وإذا تقاطعت فلسفة الإدارة مع المبادئ التي يؤمن بها فلا يتوانى من الانسحاب من منصبه حفاظاً على المبادئ التي يؤمن بها[١٧].

اهتمامه الثقافي

اعتقد الشيخ احمد الشيخ داود إن التعليم مهم جداً بشقيه الالمرأة فيلبة والمدرس لذلك ساهم في تأسيس مدرس التفضيض الأهلية[١٨]، وبذات الوقت أدرك إن التعليم إن وجد فيركز على تعليم الذكور فقط وهذه النظرة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، إلا انه وكما معروف عنه السير عكس التيار العام لذلك ركز على تعليم المرأة وفي هذا الصدد قال: «إن تعليم المرأة أمر يقتضيه الواجب الديني والوطني والإنساني»، ويبدو إن تقديمه كواجب ديني على اعتبار إن المجتمع في تلك المرحلة ينصت إلى صوت الدين أكثر من أي شي أخر. ويستمر في قوله «بأن الوطن بحاجة إلى أمهات مثقفات للمستقبل حتى انه كان يتباهى بأهل بيته في مجال تعليم المرأة والرجل حتى يؤكد بأنه لا يوجد بين أولاده وبناته من لا يحسن القراءة والكتابة وإذا اعتبر هذا العمل ايجابي فالفضل يعود إلى أمهم المتعلمة التي غرست حب التعليم في نفوس أبناءها من الذكور والإناث»، وكما قال الشاعر الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت جيلاً طيب الأعراق، هذا الأمر شهادة من الشيخ احمد بدور المرأة وواجبها في المجتمع ولا بد من أنصافها وهي على قدر المسؤولية. إن الأفكار السالفة الذكر لابد من تقاطعها مع من ينظر إلى المرأة في مسيرتها وكلامها ومن يعتقد إن تعليمها القراءة والكتابة مفسدة لأنها عندما تتعلم القراءة والكتابة ستبدؤها برسالة إلى زيد أو عمر[١٩].

الانتماء إلى التنظيمات السياسية

إن توجهات الشيخ احمد الشيخ داود الدينية ووضع العمة على رأسه إلا انه لم يمانع من الانتماء إلى الأحزاب السياسية العلمانية ولم يكن من الذين يعتقدون إن الانتماء للأحزاب السياسية فيها تناقض للمنهج الديني الذي يتبونه. لقد انتمى إلى جمعية حرس الاستقلال[٢٠]، التي كانت تناهض الاحتلال البريطاني للعراق، ومن الجمعيات الأخرى التي انتمى إليها الجمعية الخيرية الإسلامية التي أجيزت في ٣١ تشرين الثاني ١٩٢١ وصار احمد الشيخ داود وسليمان فيضي ضمن هيئتها الإدارية[٢١]، كما انتمى إلى الحزب الوطني العراقي لزعيمه جعفر أبو ألتمن[٢٢]، كما كان له دور ومشاركة مع حزب النهضة العراقية[٢٣]، حينما ذهب أعضاء اللجنتين التنفيذيتين إلى البلاط الملكي للمشاركة بالاحتفال في الذكرى الأولى لجلوس الملك فيصل الأول والقي كلمة الحزبين محمد مهدي البصير، إلا إن ما حدث بعد ذلك كان مخطط له من قبلهم أو من الآخرين عندما رفعت الهتافات ضد بريطانيا بحضور المندوب السامي البريطاني برسي كوكس[٢٤] الذي اعتبر ما حدث أهانه موجهه لبريطانيا أولا وله شخصيا لذلك لم يقبل كل الاعتذارات التي قدمت فيما بعد أو قبول أي تبرير لذلك العمل ويبدو لي إن من قام بالعمل قد اضر بالعمل الوطني أكثر مما أفاده لان الثمن الذي قدم لقاء هذه الهتافات كان ناهضا صحيح البعض يفسر إن ما حدث إشارة تنويه للإدارة البريطانية بان العراقيين غير راضين بما يحدث وعليكم إعادة الحسابات التي وضعتموها في المراحل السابقة وإلا قد تكرر ما حدث في عام ١٩٢٠ واقتنع المندوب السامي بان ما حدث تنويه بان التنظيمات السياسية هي الأساس في تحريك المناوئين للإدارة البريطانية في العراق لذا قام بغلق الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة ونفي كل من جعفر أبو ألتمن وحمدي الباججي ومحمد مهدي البصير واحمد الشيخ داود[٢٥] وأمين الجرجفجي وعبد الرسول كبة

وعبد الغفور ألبدري إلى جزيرة هجام[٢٦]. كما انتمى الشيخ احمد الشيخ داود إلى حزب الأمة[٢٧]، وحزب التقدم[٢٨]، وحزب الشعب[٢٩].

في ضوء ما تقدم يبدو لنا إن انتقال الشيخ احمد الشيخ داود بين الأحزاب السياسية تشير بأنه لم يؤمن بالمبادئ التي يدعو إليها الحزب الذي ينتمي إليه بل في الحقيقة إن صاحب السيرة ينتمي لمصلحته لاعتقاده بأنه يسعى إلى خدمة العراق بالتنقل بين التنظيمات السياسية وعدم وجود تعارض بين مصلحته ومصلحة الوطن إيمانا منه بان تحقيق الأهداف البعيدة لايمكن إن تتم دفعة واحدة ومن الممكن تحقيقها على دفعات والمهم من وجهة نظره إن لا نتنازل عنها مهما طال الزمن[٣٠].

لقد أضحى هناك تطابالعملية:وم الشيخ احمد الشيخ داود وبقية أعضاء الفئة الحاكمة في العهد الملكي والتي كانت تؤمن بأنها عائلة واحدة ومن يعارض وزارة ما فهو ينطلق من إن معارضته لا يمكن إن تهدم شيئا من معنويات النظام القائم أو يضعف كيانه لذلك يمكن ملاحظة إن بعض العناصر المعارضة تنتقل بين المشاركة في الحكم إلى المعارضة مع من شاركه إذا وجد، وان مصلحة الحكم تبرر ذلك ويمكن إعطاء مثلاً على ذلك اشتراك ياسين الهاشمي الذي يعد زعيم لحزب معارض وهو حزب الشعب وصار وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري وفي وزارة عبد المحسن السعد ون، علماً أن هذه الوزارات تستند إلى أكثرية حزب التقدم وبالتالي فالمعارضة في ظل الحكم الملكي لم تكن معارضة جادة في إسقاط النظام الملكي ولاسيما في التنقل بين الأحزاب السياسية حيث نلاحظ إن الأعضاء بعضهم ينتقل من حزب إلى آخر لذلك يحق أن نطلق على الأحزاب والتي أجيزت للعمل السياسي في مدة الانتداب البريطاني بأنها مفلسة جماهيرياً بل وحتى إيديولوجيا ولم تكن لها برامج متميزة فهي باختصار توصف كذلك بأنها أحزاب الصالونات.

محطات من ممارساته العملية

١) التهيئة لانطلاق ثورة العشرين وتأثيراتها

لقد تراكمت الأخطاء التي ارتكبتها القوات البريطانية المحتلة وبذات الوقت صار الوطنيين مقتنعين بأن الوقت قد حان لتنشيط حملتهم عن طريق انتخاب لجنة تمثل الشعب وتطرح علناً رسمياً قضية الاستقلال أمام السلطات الجديدة، ونفذت المعارضة حلقة مولود كبيرة في ١٦ مايس ١٩٢٠، ويبدو إن هذه الحلقة لها وجهين الأول وجهه عملية ذكر الله وممارسة روحانية أما الوجه الأخر هو عملية تنسيق وتنظيم لقوى المعارضة وغالباً ما تنتهي بالاصطدام كما حدث في حلقة الذكر عندما انتدبت جماهير بغداد والكاظمية المجتمعين في جامع الحيدر خانة خمسة عشرة عضوا لتمثيل الشعب في مطالبة السلطات البريطانية بالاستقلال، وبما إن بوادر الثورة المرتقبة أخذت تبدو واضحة لذلك قررت السلطات البريطانية مراقبة النشطاء ومنهم جعفر أبو ألتمن واحمد الشيخ داود ويوسف السويدي وعلي البزركان وأبو القاسم الكاشاني ورفعت الجاد رجي وعبد الرحمن الحيدري[٣١].

في ضوء المعطيات السابقة قررت السلطات البريطانية القبض على بعض المندوبين ومنهم جعفر أبو ألتمن واحمد الشيخ داود ويوسف السويدي ونفيهم إلى جزيرة هنجام، إلا إن السلطات المحتلة لم تستطع اعتقال احد منهم باستثناء احمد الشيخ داود أما البقية فقد تمكنوا من الهرب. تم نفي الشيخ احمد الشيخ داود ولم يسمح له بالعودة إلى العراق حتى شباط ١٩٢١ إلا إن هناك باحث أخر أشار إلى إن السلطات البريطانية هاجمت فجر يوم ١٢ أب ١٩٢٠ أماكن يوسف السويدي وجعفر أبو التمن واحمد الشيخ داود وعلي الباركان إلا إن ثلاثة من المطلوبين تمكنوا من الهرب وتم إلقاء القبض على احمد الشيخ داود ونفي إلى جزيرة هنجام ولم يسمح

له بالعودة إلى العراق حتى شباط ١٩٢١[٣٢]. ويبدو إن تمكنهم من الهرب بفعل اندفاع المواطنين المتحمسين للقضية الوطنية الذي ساهم في حماية الزعماء الوطنيين من بطش السلطات البريطانية وتامين هروبهم[٣٣].

لقد ترك نفي احمد الشيخ داود آثاراً سيئة على نفسيته ويمكن ملاحظة ذلك من اعتراف الأخير للمندوب السامي البريطاني بقوله إن سبب ارتباطه بالحركة القومية بالدرجة الأساس استياؤه الشخصي من الإدارة البريطانية وانه اصدر مذكرة إلى جميع القوميين في العراق دعاهم إلى نبذ الافكار الضارة وتأييد النوايا الحسنة للحكومة، إلا إن هذا الاندفاع من قبل احمد الشيخ داود لم يحض بتأييد كبير من قبل الإدارة البريطانية كما ورد في احد التقارير البريطانية والذي أكد بأن سمعة احمد الشيخ داود سيئة وان دعوته لم تكن لها كما يظهر إلا تأثير ضئيل[٣٤].

لقد استمر نهج احمد الشيخ داود منهجا قوميا في كل المحطات التي عاشها فبعد المساهمة في التهيئة لانطلاقة الحدث وما رافقها من أحداث والعقوبات التي صدرت بحق من ساهم فيها لذلك تقدم البعض بطلب لإصدار لائحة قانونية تنص على العفو عن جميع المحكومين ممن اشتركوا في حدث العراق الكبير (الثورة)، وقد اصدر العفو المندوب السامي البريطاني في العراق بتاريخ ٣٠ مايس ١٩٢١، إلا انه استثنى منه الشيخ ضاري المحمود رئيس قبيلة زوبع وولديه سليمان وخميس وآخرين من أفراد قبيلته بسبب اتهام الشيخ ضاري باغتيال الضابط البريطاني لجمن في ١٨ أب ١٩٢٠، إلا انه في إحدى جلسات مجلس النواب العراقي المنعقدة في ٢٢ نيسان ١٩٢٦ تقدم عدد من النواب باقتراح لائحة قانونية تضمنت إصدار عفو عن جميع المحكومين الذين اشتركوا في الثورة بحيث لا يستثنى احد من العفو الذي أصدره المندوب السامي، وهنا تدخل احمد الشيخ داود وتوجه إلى الملك فيصل

الأول وطالبه إن يستخدم صلاحياته لإصدار اللائحة المقترحة، وقد وافق المجلس على اللائحة وأرسلت إلى الحكومة لدراستها، ويبدو إن الدراسة استغرقت وقتاً طويلاً بسبب الضغوط البريطانية[٣٥].

٢) الحرية والديمقراطية جوهر المطالب الإنسانية

تجسدت طروحات احمد الشيخ داود لهذا المجال في بعض المحطات ويمكن الإشارة إليها كدلالات ومنها عندما نشبت في البلاد أزمة كان محورها قيام طلبة الثانوية في بغداد بالاحتجاج على قرار وزارة المعارف المتمثل بفصل مدرس التاريخ من المدرسة لإصداره كتاب بعنوان الدولة الأموية والتي عرفت بأزمة النصولي ويبدو إن المؤلف كان يسعى بقصد او دون قصد لإثارة المشاعر الطائفية الأمر الذي دفع الوزارة ومن اجل احتواء الموضوع باتخاذ إجراء سريع تمثل بفصل المدرس مما دفع الطلبة المؤيدين له إلى التظاهر ضد قرار الفصل، مما دفع الوزارة إلى اعتبار الطلبة المتظاهرين والمؤيدين أيضا من الساعين لإشعال الفتنة الطائفية لذلك سارعت في إصدار قرار بفصل الطلبة المتظاهرين، إلا إن احمد الشيخ داود دعا إلى احتواء الطلبة المتظاهرين مؤكداً بأنهم قد لايدركون إبعاد الموقف ولابد من إعادتهم إلى مقاعد الدراسة وإلغاء قرار الفصل[٣٦].

وتماشياً مع الخط الديمقراطي ومسايرة أبناء الوطن والتعامل معهم بايجابية و بروح القانون وليس بالقانون نفسه لذلك هاجم منتقداً أسلوب وزارة الداخلية والقائم على أساس خدمات المخبر السري حتى بلغ به الأمر إن يصف المنتمين إليه باخس العبارات وفيها مبالغات بعيدة عن الحقيقة بقوله إن الخدمات السرية فيها تجاوز على المواطنين واستقرارهم وهم يروجون تقارير غير دقيقة[٣٧].

اقتنع احمد الشيخ داود بالأجهزة الرقابية التي تسلط الأضواء على الأخطاء وتبرز الايجابيات وهي الصحافة والتي وصفت بأنها السلطة الرابعة التي لابد إن تتمتع بالحرية في كتاباتها عندما أكد في هذا الجانب ...، إن حياة الشعوب كما يعتقد تعتمد على الصحافة وهي الحقيقية مؤكداً إن حياة الأمم تظهر بمظهر مطبوعاتها وما ارتقاء الشعوب إلا في ارتقاء مطبوعاتها وان الصحافة تظهر ما تحتاجه البلاد وتكشف الضار من النافع، وفي هذا الجانب حاول لفت النظر إلى تعديل المادة[٢٣] من قانون المطبوعات المعمول به منذ عهد الاتحاديين والتي نصت على إن لمجلس الوزراء حق تعطيل الصحف وغلقها دون محاكمة، فمن المؤكد إن المطبوعات التي صدرت بموجب ذلك القانون لا تصلح لبناء البلد لاسيما إن الاتحاديين سعوا إلى إخماد أنفاس الأمة وعقد ألسنتها، لذلك فالمرحلة الجديدة التي تمر بالبلاد تحتاج إلى معرفة الحقيقة والمطبوعات فيها فكر حر ولا يمكن لمطبوع مقيد إن يحمل فكراً حراً وبالتالي فأن احمد الشيخ داود كان يؤمن بان الحرية والديمقراطية هي الأساس في البناء الحقيقي لأي بلد وبما إننا نسعى إلى بناء رصين لابد إن تكون الحرية والديمقراطية حقيقيتين شكلا وجوهراً[٣٨].

وتماشياً مع فكرة الديمقراطية فعندما عرضت لائحة الإحكام العرفية وكيفية إعلانها، أكد احمد الشيخ داود على إن إعلان الإحكام العرفية يجب إن يكون بموافقة مجلس الوزراء ومجلس الأمة إذا كان مجتمعاً وإذا لم يكن مجتمعا فلا يرى دعوته للاجتماع، ويبدو إن القصد إن يكون إعلان الإحكام العرفية سريع بدون دراسة دقيقة بكل حساباتها، واندفع أكثر في بعث الديمقراطية ورفض كل ما هو تعيين وطالب بإلغاء مجلس الأعيان لأنه معين وإذا كان لابد من إبقاءه فلا بد إن تكون طريقته بالانتخاب وليس بالتعيين، إلا إن هذه الأفكار لم تر النور[٣٩].

إضافة إلى الفكرة الديمقراطية السابقة التي لم ترى كانت هناك فكرة أخرى تؤكد على الشفافية في نشر الدستور العراقي ليطلع كل مواطن عراقي على حقوقه الدستورية، وقد سعت وزارة ياسين الهاشمي الأولى (٢ أب ١٩٢٤ – ٢١ حزيران ١٩٢٥) إن تعرض في منهاجها الإسراع في نشر الدستور إلا انه تأخر، وقد تشكل وفد لمقابلة رئيس الوزراء العراقي ضم عدد من الأعضاء كان من بينهم يوسف السويدي واحمد الشيخ داود وفؤاد الدفتري، وعند مقابلتهم طرحوا عليه مسالة نشر الدستور وقد طمأنهم رئيس الوزراء بهذا الصدد، إلا إن الدستور لم ينشر إلا في آذار ١٩٢٥[٤٠].

يبدو إن احمد الشيخ داود الذي انتقد من يأتي بطريقة التعيين صار عضواً في مجلس الأعيان في إعقاب الحرب العالمية الثانية واضحي مصدر قلق لرئيس الوزراء توفيق السويدي في وزراته الثانية (٢٣ شباط ١٩٤٦ – ٣٠ اذار ١٩٤٦) وكان توفيق السويدي قد ذكر بأن هناك أعضاء في مجلس الأعيان وكما وصفهم بالموتورين مع إن عددهم كان لا يتجاوز السبعة من بينهم احمد الشيخ داود وبضمتهم أيضاً من كان وزيراً في وزارة حمدي الباججي الثانية (٢٩ أب ١٩٤٤ – ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦) التي تعرضت لحملات التشهير فمن الطبيعي إن يتحسس هؤلاء الأعيان ويسعون للانتقام وتحت شعار المعاملة بالمثل لما كابدوه إثناء حكمهم، ويبدو إن هذه التوجهات تؤكد إن المصلحة الشخصية طغت على مصلحة الوطن فإذا تقاطعت مصلحته مع مصلحة الوطن فالعبرة بمصلحته وهذا ما أكددته الممارسات العملية[٤١].

٣) العمل والإنتاج والمحافظة على موارد البلاد المالية أساس بناء الوطن

حاول البعض ومن باب الوفاء لأسرة الملك فيصل لذلك قُدم مقترح يتضمن تخصيص بعض الأراضي في لواء المنتفك للملك علي شقيق الملك فيصل الذي فقد عرشه بسبب سقوط مملكة الحجاز عام ١٩٢٥، والهدف من ذلك استصلاح الأرض وزراعتها لضمان مورد مالي مع إن المقترح رفض من قبل البعض إلا إن احمد الشيخ داود أيد المقترح تماماً مؤكداً على أهمية استحصال المال بالعمل والإنتاج وفي ذات الوقت وحرصاً على موارد البلاد المالية قدم الأخير مقترح يتضمن ضرورة تخفيض مخصصات البلاط الملكي التي أثقلت الميزانية العامة[٤٢].

المبحث الثاني

تقويم فاعلية نواب المجلس التأسيسي

تعد تجربة انتخابات المجلس التأسيسي العراقي مهمة شاقة واجهت الحكومة العراقية التي جرت في عهدها الانتخابات، مع ما واجهته الحكومات السابقة من مقاطعة الانتخابات وأصدرت الفتاوى بحقها والمتمثلة بمقاطعة الانتخابات من المراجع الدينية، وبدأت الملامح بأن العراق قد يندفع إلى الانشقاق والانقسام الديني بين المؤيدين والمعارضين، ومع كل ذلك جرت الانتخابات واكتملت بشقية المنتخبين الثانويين تم انتخاب النواب وصدرت الإرادة الملكية بافتتاح المجلس التأسيسي يوم الخميس الموافق ٢٧ آذار ١٩٢٤، علماً إن المجلس بدأت إجراءات انتخابه بموجب قانون المجلس التأسيسي المرقم ٥٦٥ والصادر في ١٨ آذار ١٩٢٤ وتالف من (٥١) مادة ومن أبرزها المادة الثالثة والتي نصت يجتمع المجلس للأمور الآتية وعلى الترتيب المحرر أدناه «... البت بشأن المعاهدة العراقية البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢، التدقيق في لائحة القانون الأساسي التي يعرضها عليه رئيس الوزراء، وسن قانون أساسي، التدقيق في لائحة قانون انتخاب النواب التي يعرضها عليه رئيس الوزراء وإصدار قانون بذلك..»[٤٣].

إلا إن هذا القانون عدل وأجريت التعديلات عليه بعد سبعة أيام حيث تم تعديل (١٢) مادة من أصل (٥١) وبذلك تكون نسبة التعديل (٢٣٪)، وكان من بين ابرز التعديلات المادة (١٦) والتي كانت تنصص على إن للمجلس إن يؤلف

لجنة أو لجان تقوم بتدقيق الأمور التي يودعها إليها على إن لا يتعدى عدد أعضاء كل لجنة السبعة أعضاء، وبعد التعديل صارت اللجنة تضم (١٥) عضوا، وقد نشر التعديل في ٢٥ آذار ١٩٢٤[٤٤].

وبدولنا مما تقدم إن رئاسة المجلس أيقنت إن المدة المنصوص عليها لاجتماعات المجلس لم تحسم جميع الأمور والتي جاءت في المادة (٣) وكما جاء في المادة (٤) من قانون المجلس التأسيسي التي نصت على إن المجلس يجتمع مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، وفي نهاية هذه المدة أو قبل ذلك إذا انتهى من الإشغال ينص وإذا لم يتمكن من إنهائها إلى نهاية الأشهر الأربعة المذكورة يمدد الاجتماع بإرادة ملكية مدة لا تتجاوز شهراً واحداً، ويجوز تكرار التمديد على الوجه المذكور حسب الاقتضاء[٤٥]. ويبدو إن المجلس لم يتمكن من إنهاء الإشغال المبينة في المادة الثالثة، لذلك مدد الاجتماع بإرادة ملكية في ٢٣ تموز ١٩٢٤ وتقضي بتمديد عمل المجلس إلى يوم ١٠ أب ١٩٢٤[٤٦].

انعقدت الجلسة الأخيرة من جلسات المجلس التأسيسي والتي حملت رقم (٤٩) في ٢ أب ١٩٢٤ وبذلك دامت اجتماعات المجلس أربعة أشهر وسبعة أيام، وبتحويل المدة إلى أيام تصبح اجتماعات المجلس (١٢٧) يوم، وبقسمة الأيام على الجلسات يكون معدل حياة كل جلسة (٢,٥٩) يوم، ناهيك إن بعض الجلسات قد تنفض بأقل من ذلك، وإذا حاولنا إن نقف عند المهمات الأساسية الملقاة على عاتق المجلس والجلسات التي حسمت فيها سنجد إن المجلس ناقش المعاهدة العراقية البريطانية والمعقودة في (١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢) والتي تضمنت في احد بنودها بأنها لاتصبح نافذة المفعول إلا بعد المصادقة عليها من قبل المجلس التأسيسي العراقي وفي ضوء ذلك عرضت المعاهدة المذكورة على المجلس للمدة من ٢٧ آذار

– ١٠ حزيران ١٩٢٤ معنى ذلك انه استغرق وقت حسم المعاهدة شهرين ونصف أي بحساب عدد الأيام (٧٥) يوم، ومدة حياة المجلس هو (١٢٧) وبذلك تكون المعاهدة شغلت نسبة تقدر بـ (٥٩،٠٥٪) من عمر المجلس وهذا مؤشر بان أعضاء المجلس أدركوا أهميتها لذلك كثر النقاش حولها واستمرت هذه المدة الطويلة من عمر الجلسة وشغلت أكثر من نصف عمر المجلس، أما القانون الأساسي والذي شغل من حياة المجلس (٢٩) يوم للمدة من ١١ حزيران – ١٠ تموز ١٩٢٤ وبذلك فانه شغل من عمر المجلس نسبة تقدر بـ (٢٢،٨٣٪)، علماً إن القانون الأساسي هو الدستور والمفروض تكون نسبته هي الأكثر والأكبر، لذلك جاء القانون الأساسي للمملكة العراقية منحرف لأنه لم يمنح الوقت الكافي من الدراسة والتمحيص والنسبة الثانية في ضوء المهمة الملقاة على عاتق المجلس تؤشر بان أعضاء المجلس لم يقدر المهمات الملقاة على عاتق المجلس كما ينبغي بدلالة إن الدستور وهو الأساس الذي ستقوم عليها الدولة الجديدة لم يحصى بأهمية مثلما حظيت به المعاهدة. أما المهمة الأخرى الملقاة على عاتق المجلس كانت تدور حول وضع قانون لانتخاب النواب في المستقبل.

لقد شغلت المهمة الأخيرة المدة من ١١ تموز – ٢ أب ١٩٢٤ وبالتالي تكون قد استغرقت حوالي (٢٢) يوم وشغلت نسبة (١٧،٣٢٪) من عمر المجلس. وهنا يعضو،قول إن المجلس منح معظم وقته للمعاهدة والأقل منها للدستور ولاقل منهما منح لسن قانون انتخاب النواب وبذلك يكون المجلس قد خدم بالدرجة الأساس الإدارة البريطانية التي كانت جادة في الإسراع لتشكيل المجلس التأسيسي العراقي[٤٧].

يمكن للمتابع إن يقف عند الجلسات الأساسية من جلسات المجلس التأسيسي والتي نوقشت فيها وحسمت المعاهدة العراقية – البريطانية في الجلسة رقم (٢٤)، حيث تم التصويت عليها بمرحلتين فقد تحدث رئيس المجلس فقال اعرض على المجلس التقريرين والمجلس ويصوت على كليهما الواحد بعد الأخر، وكان احدهما مرفوع من قبل رئيس الوزراء العراقي، والثاني رفع من قبل احمد الشيخ داود والشيخ سالم الخيون وياسين الهاشمي، وكانت نتيجة التقرير المرفوع من قبل ياسين الهاشمي ورفاقه الرفض إذا كان عدد الحاضرين في الجلسة (٦٨) عضو وافق عليه (٢٤) إي بنسبة(٢٩ , ٣٥٪) عضو، ورفضه (٤٣) إي بنسبة (٢٣ , ٦٣ ٪) عضو، في حين امتنع عن التصويت عضو واحد فقط. ثم تلي التقرير المرفوع من قبل جعفر العسكري وقد تم قبوله إذ وافق عليه (٣٧) عضو إي بنسبة (٦٢ , ٥٣ ٪) وخالفه (٢٤) عضو إي بنسبة (٧٨ , ٣٤ ٪) ولم يصوت عليه (٨) عضو إي بنسبة (٥٩ , ١١ ٪)، وكان عدد الحاضرين في الجلسة (٦٩) نائباً بمناسبة مجيء السيد محمود النقيب وبذلك تمت المصادقة على المعاهدة ويمكن رسم الموقف من المعاهدة وحسب الألوية على النحو الأتي:

الحلة (١) عضو ومثله عمران الحاج سعدون، والديوانية (٢) وهما عبد المحسن شلاش ومظهر الحاج صكر وبالتالي يكون عدد نواب منطقة الفرات الأوسط الموافقين على المعاهدة (٣) عضو، وبذلك فأن نسبتهم قياساً إلى عدد الموافقين البالغ عددهم (٣٧) عضو تبلغ نسبتهم (٤،٣٤ ٪)، أما المخالفين للمعاهدة من منطقة الفرات الأوسط فكانوا: الحلة (٢) عضو هما عبد الرزاق شريف ورؤف الجادرجي، وكربلاء (١) عضو هو عمر الحاج علون، والديوانية (٣) أعضاء هم الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وعبد الرزاق أفندي والحاج رايح العطية، وبذلك يبلغ عدد الرافضون للمعاهدة من نواب منطقة الفرات الأوسط (٦) أعضاء وبذلك تكون

نسبتهم إلى جانب الرافضين الآخرين (٢٥٪) هذه النسبة قياسا إلى عدد المخالفين الكلي البالغ عددهم (٢٤) نائب وهنا قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي هل إن نواب العشائر كانوا يدركون إن موافقتهم أو معارضتهم قد تساهم في توجيه سياسة العراق المستقبلية لبناء علاقاته مع بريطانيا وربما العملية مرتبة بالإمكان إن تعارض وتحفظ هيبتك إمام أبناء عمومتك إلا إن المعاهدة قد تمت ومرت المعاهدة، أما صاحب السيرة فكان صوته مع الرافضين للمعاهدة[٤٨].

لقد حسم القانون الأساسي وتم التصويت عليه في الجلسة رقم (٤١) التي بلغ عدد الحضور فيها (٥٢) نائباً، وكان عدد الأعضاء المتحدثين فيها (٢٢) نائباً فقط وشكلوا نسبة تقدر بك (٤٢،٣٠٪) من عدد الحاضرين ويعد عدد المتحدثين في هذه المحطة قليل جدا قياسا إلى المهمة الملقات على عاتقهم وهو مؤشر إن النواب عموما لم يعطوا الموضوع ذات الأهمية التي تستحق وربما البعض منهم ليدرك ماذا يتحدث في مثل هكذا مواضيع، أما الذين تكرروا في الأحاديث والنقاشات كانوا (١٦) عضو فقط وشكلوا نسبة (٣٠،٧٦٪) قياساً إلى الحضور. ويبدو إن النواب لم يقدروا أهمية الموضوع في الجلسة أو ربما اقتنعوا إن أطروحاتهم لا تؤثر شيء، ويبدو لنا إن معظم الأعضاء لا يدركون الشيء الكثير عن وضع الدستور فاعتقدوا إن حضورهم وعدمه سيان وإذا حضروا لا يتمكنوا من المداخلة في الأمور القانونية[٤٩].

كانت المحطة الثالثة في الأهمية هي لائحة قانون انتخاب النواب التي حسمت في الجلسة الأخيرة المرقمة (٤٩)، فقد بلغ عدد الحضور في هذه الجلسة (٦٣) نائباً، وكان عدد المتحدثين فيها (١٩) نائب وبنسبة تقدر بك (١٥،٣٠٪)، وقد بلغ عدد النواب المتكررين في الأحاديث (١٠) نواب وشكلوا نسبة تقدر بـ (٤٦،١٧٪) قياساً إلى الحضور الفعلي، وبذلك تكون فاعلية أعضاء المجلس في هذه المحطات الثلاثة

ضعيفة ولا سيما في النقاشات وفي التكرار في أحاديثهم[٥٠]. ومن اجل الوقوف عند فاعلية النموذج الذي تم اختياره في قياس فاعلية النواب في الأحاديث، ويمكن قياس ذلك من خلال طروحاته التي بالإمكان تناولها ضمن المحاور الآتية:

١) الاهتمام بالقانون والمجلس التأسيسي والمعاهدة

حاول احمد الشيخ داود ومنذ البداية إن يؤكد تميزه العقلي من خلال أطروحاته داخل المجلس والتي يمكن وصفها بالدقة لذلك فهو انتقد من سعى إلى تسمية القانون على المجلس التأسيسي وأكد انه يجب إن يسمى نظاماً، والمجلس يجب إن تكون نظام لا قانون، ويؤكد على أهمية إدراك الفرق بين القانون والنظام مؤكداً انه يجب إن يكون نظاماً ويسن من قبل مجلس الأمة وليس من قبل الحكومة[٥١].

ويبدو لنا مما تقدم إن صاحب السيرة كان جاداً في السعي لإظهار نفسه بالأكثر دراية في فهم القانون لذلك تحدث من باب المقارنة في الأهمية بين المعاهدة أم القانون الأساسي لذلك قال: «...، كان بودي إن اطلب من المجلس تأخير المذاكرة في المعاهدة إلى إن يبت في القانون الأساسي لتكون الحكومة أكثر رصانة عندما تمتلك دستوراً وتأخذ شكلها الرسمي بما إن أعضاء المجلس قرروا بالأكثرية قبول النظام الداخلي للمجلس والذي حتم النظر والمذاكرة في المعاهدة قبل القانون الأساسي وبالتالي أضحى مجبوراً بالمسايرة مع الجو الديمقراطي، إلا انه طلب توزيع نسخ المعاهدة على أعضاء المجلس التأسيسي ليدرسوا موادها ويطلعوا على صفاتها، ويبدو إن ما عرضه في هذا الجانب ينم عن نظرة عميقة ودقيقة لان النائب لا يمكن إن يناقش في مثل هكذا مواضيع بدون اطلاع دقيق على بنود المعاهدة»[٥٢].

في الوقت الذي دعي فيه النائب إلى الاطلاع على حالة الأعضاء في المجلس التأسيسي عندما قال: «... إن تشكيل اللجان وهو من الأصول المتبعة في جميع المجالس التشريعية،...» وهذه العبارة فيها لفت نظر بأنه لديه اطلاع على المجالس التشريعية في العالم، إلا انه لم يكمل فكرته واستدرك بقوله: «... ينبغي انتخاب أعضاء اللجان بالانتخاب السري ليتمكن النائب من وضع ثقته في أشخاص يمكنهم تدبر معاني القانون واللوائح وان تدقيق اللوائح القانونية يحتاج إلى أناس مختصين ...»، ويبدو لنا إن هذه العبارة فيها إشارة إلى ضرورة وضع ضوابط ومعايير للترشيح ولا سيما من يعمل في لجان تحتاج المعرفة العلمية(٥٣).

إن أطروحات احمد الشيخ داود الأخيرة تركت آثارا في نفوس بعض النواب لذلك تحدث النائب سلمان البراق وهو من نواب الحلة ومن العشائر فقال: «إنا من نواب العشائر ولم ادرس الحقوق فليس لي اقتدار في النظر بالقوانين»، إلا إن احمد الشيخ داود حاول إن يؤكد بطريقة أو بأخرى بأن كلامه السابق ليس فيه مساس لأي فئة ولكنه حاول إن ينوه بأن اللجان في المجلس التأسيسي تحتاج إلى أناس مطلعين على القوانين سواء كانوا من العشائر أو من المدنيين، ولسان حاله يقول من لم يطلع على القوانين من النواب فعليه من ألان الاطلاع عليها وإلا فليبتعد عن الدخول في اللجان(٥٤).

لقد شغلت المعاهدة العراقية – البريطانية المعقودة عام ١٩٢٢ حيز كبير في أطروحاته في المجلس التأسيسي، فعندما طرحت بنود المعاهدة للتدقيق في جلسات المجلس علق على هذا الموضوع قائلاً: «... أهمية تدقيق المعاهدة وهذا الأمر لا يخفى على احد وتم تشكيل لجنة لأمر التدقيق»(٥٥). وفي ذات الموضوع عندما وزع تقرير اللجنة عن المعاهدة على أعضاء المجلس التأسيسي تقدم بعض النواب بطلب تعجيل

المذاكرة في المعاهدة باستثناء احمد الشيخ داود الذي كانت لديه فكرة معارضة تماماً إذ انه طلب تأجيل المذاكرة في المعاهدة إلى عشرة أيام من اجل انضاج الأفكار حولها ودراستها بصورة دقيقة والوقوف على غوامض المواد فيها وهذا مؤشر بأن احمد الشيخ داود كان يدرك إن مواد المعاهدة ذات أهداف بعيدة وكل كلمة فيها لها أكثر من مدلول ولا يمكن قراءتها بصورة سطحية وإقرارها، بل يجب إدراك ما بين السطور وفهم الدوافع الحقيقية لبنودها[٥٦].

لقد لاحظ صاحب السيرة كثير من النواب داخل المجلس يربطون النظر إلى المعاهدة بمشكلة الموصل ومن اجل حل أحداهما لابد من حل الأخرى، فانتقد احمد الشيخ داود هذا التفكير قائلاً: «... لقد تكلمت مراراً ومراراً بأنه لا توجد مناسبة بينهما لان الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها في مؤتمر لوزان إن تحل مسألة الموصل بصورة ودية بينها وبين تركيا وان لم تحل يتم عرض القضية على عصبة الأمم»[٥٧]، وفي الموضوع نفسه أضاف قائلاً: «لقد جئنا ونحن نعلم ما يراد منا حيث أعلنت الحكومة المسائل المهمة التي بدأت فيها الجلسة الأولى وهي البت في المعاهدة العراقية – البريطانية وسن القانون الأساسي وقانون انتخاب النواب واجتمعنا وعرضت علينا المعاهدة بالأكثرية ولم نقل ينبغي إن تؤجل حتى يبت في مسألة الموصل، فهل تريدون سد مجلسكم بأيديكم حيث إن التأجيل يعني التعطيل وبالتالي سد المجلس والأمة بذلت الجهود في سبيل ولادة المجلس للبت في مصيرها وان التأجيل يضر بمصالح البلاد ومصالح الأمة»[٥٨]. ومع هذه الطروحات حول المعاهدة إلا أننا سنجد احمد الشيخ داود سيقف بالضد منها عند التصويت عليها في يوم ١٠ حزيران ١٩٢٤.

كان لتقويم أطروحاته عمقاً تاريخياً عندما أكد في إحدى مداخلاته إذا نظرنا للتاريخ نرى الدستور في سائر الأمم لم تحصل عليه لا بعد جهود عظيمة وسالت دماء والعراق الناهض منذ عام ١٩٢٠ وحتى يومنا هذا يطالب بالتام المؤتمر وجمع المجلس التأسيسي ليسن له دستور ليكون داعما للحكومة و ألان قد تمكن الشعب من جمع المجلس وأودع القانون الأساسي إليه. ويبدو إن أطروحات احمد الشيخ داود في القانون الأساسي كانت دقيقة ابتداء من دلالات اللفظة والعنوان فقال: «إن لفظة القانون الأساسي مطلقة لا تحتمل إن تكون للعراق وحدة لهذا اقترح إن تتبدل عبارة القانون الأساسي بعبارة الدستور العراقي ليكون خاصاً بالعراق»[٥٩].

٢) المحور الاقتصادي وحقوق المواطن

لاحظ احمد الشيخ داود التزاحم على الوظائف الحكومية من أشخاص غير عراقيين وقد وصفهم بالدخلاء لذلك طالب إن يضمن القانون الأساسي الوظائف في العراق للعراقيين أنفسهم، وبهذا يمكن دفع التزاحم الذي نراه من الدخلاء وغيرهم على حق العراقيين الصريح، واعتقد لو تضمن القانون هذه الأفكار سيعيد للعراقيين حقوقهم[٦٠].

٣) محور الوحدة الوطنية

ناقش احمد الشيخ داود الأحداث التي وقعت في العراق بسبب تمرد التيارين، وقد وصف الآخرين بالوحوش المفترسة ولهم ضغائن قديمة في العراق وأهله وعليه لا يجوز إبقاء هؤلاء، وطالب بإخراجهم منذ ذلك التاريخ وبنفس الوقت عدم استخدامهم بوظائف عسكرية[٦١]. وفي الموضوع ذاته عندما كان هناك توجه

بإضافة مادة في القانون الأساسي أحس فيها قد تميز بين أبناء الوطن من حيث القومية لذلك أكد إن العراق المتحد بأبنائه العربي والكردي ولا لزوم لإجراء التفريقات لان القانون الخاص يمكننا إن نعطي بعض الامتيازات إلى بعض المناطق فلا لزوم لذلك ولا اعتقد إن الكرد يحبذون الانفصال عن العراق ولا ميزة للكردي أو العربي أو الفارسي إذا كان عراقياً على السواء فالعراق هو الجامعة الكبرى لهم[٦٢].

يبدو إن صاحب السيرة سعى إلى إن يجعل الوحدة الوطنية في صلب تفكيره لذلك وجد في المادة (٤٠) من قانون الانتخابات للمجالس النيابية التي تشير إلى إن يكون الانتخاب عن مناطق متعددة إلا انه اعتقد إن تعدد المناطق يخل بالوحدة الوطنية ويضر بأمور الانتخابات، وحاول إن يقارن هذا القانون بالأمم الأخرى الشرقية منها والغربية فقال: «إن الأمم المذكورة رفضت هذه القيود لأنها تخل بمصلحة البلاد فأرى من الأنسب والأحسن إن تتبع القواعد التي اتبعتها الأمم الدستورية ويكون العراق منطقة واحدة وأن ينتخب النائب من أي بلد إذا كانت لديه الاقتدار والأهلية ويعتقد صاحب السيرة بهذه الطريقة نتمكن من جمع مجلس حقيقي للعراق ويكون الأعضاء المنتخبون أهلا لسن القوانين وفي الأخير ختم كلمته بقوله وهو يتمنى إن يكون العراق كتلة واحدة ينتخب لأموره من يشاء لتمثيله في المجلس النيابي»[٦٣].

٤) محور الخبرة القانونية

حاول احمد الشيخ داود إن ينقل تجربته وقراءاته إلى أعضاء المجلس من خلال نقاشه وتعليقاته فعندما نوقشت المادة (٥٩) من القانون الأساسي والتي نصت على «... إن لا يوقف ولا يحاكم احد من أعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس ما

لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب إليه قراراً بالأكثرية بوجود الأسباب الكافية لاتهامه أو ما لم يقبض عليه عند ارتكابه وفي هذه المادة أكد بأنه مع المادة ولكن يجب إن تعدل من أكثرية المجلس إلى إن تكون بثلثي الأعضاء فكما قبلنا إسقاط الوزارة بثلثي الأعضاء ولسان حاله يقول إن عضو المجلس اعتباره التشريعي أكثر من الحكومة وأعضائها، وبما إن الوزارة لا تسقط إلا بثلثي الأعضاء لا بد إن يتساوى معها عضو المجلس»[٦٤].

وفي الموضوع ذاته علق على المادة (٤٤) التي نصت على إن كل عضو من أعضاء مجلس النواب إن يقترح وضع لائحة قانونية من غير المتعلقة بالأمور المالية، وهنا اشاره احمد الشيخ داود إن مجلس النواب هو المجلس الوحيد الذي يمثل الأمة ليظهررغائبها فلا أرى لهذا الاستثناء محلا مع العلم إن المجلس هو الذي يصادق على الميزانية وهو الذي يعين النفقات والواردات ويقوم بشؤون الدولة جميعها، وان جميع اللوائح القانونية لاتطبق إلا إذا وافق عليها مجلس النواب لذلك فهو يعتقد هذا الاستثناء يخل بحقوق النائب وحقوق الشعب[٦٥].

وعندما نقوِّم مادة (٦٣) التي تضمنت إن لا يتجاوز عدد الوزراء في الدولة عن التسعة ولا يقل عن الستة والوزير الذي لم يكن عضواً في احد المجلسين ولا يبقى في منصبه أكثر من سنة واحدة ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب لمجلس النواب قبل قيام الدورة، ويبدو إن احمد الشيخ داود عندما اطلع على المادة المذكورة اثني عليها عندما قال هذه المادة كاملة والشروط التي وردت فيها لازمة وعليه لا بد وان يكون الوزراء من المجلسين مؤكداً انه لايمكن إن يعين وزير من غير هذين المجلسين أما الانتخاب فهو ليس بيد الحكومة وعليه فوجود قيد إن الوزير لا يكون

إلا من المجلسين فهو ضروري لهذا يجب تحديد السن إذ كلما زاد السن للشخص ازدادت تجاربه[٦٦].

٥) محور التقويم

حاول احمد الشيخ داود إن يقوم عمل المجلس التأسيسي والمجالس النيابية اللاحقة فأشار في هذا الجانب إلى إن المجالس التشريعية كما يفهم من اسمها هي مجالس علم وفضيلة لأنها تقوم بسن القوانين وقبولها وتصديقها، وفي ذلك يؤكد حاجة هذه المجالس إلى رجال ذوي خبرة واختصاص وعلم بما تقتضيه الحالة في بغداد وإخواننا من العشائر وان كانوا ليس اقل من أهل المدن علماً إلا أنهم عالمون وعارفون بمحيطهم حق المعرفة فلا ينبغي إن نحرمهم من هذا الحق ونحرم مجلسنا وامتنا من أفكارهم، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هل هذه الأفكار التي يعرضها احمد الشيخ داود صادقة، ويبدو لنا إنها لم تكن كذلك[٦٧].

... الخاتمة ...

لقد أفرز البحث مؤشرات عديدة يمكن إجمالها بنقاط وعلى النحو الأتي:

١. إن المجلس التأسيسي العراقي الذي يعد أول مؤسسة تشريعية وضعت أسس بناء الدولة العراقية.

٢. لم يكن اختيار أعضاء هذه المؤسسة بصورة دقيقة ففي الوقت الذي نجد فيها من هو فاعل في كل جلسات المجلس، نجد أخر لم يكن له أي دور إذا لم نقل إن دوره كان سلبي.

٣. إن النخب في المجتمع العراقي والتي كانت في مدة سابقة قد رفعت راية المقاطعة لإجراء انتخابات هذا المجلس قبل ولادته ولم تنظر إلى المهمات الأخرى التي انيطت به وإنما نظرت إلى مهمة واحدة من مهماته إلا وهي إقرار المعاهدة العراقية البريطانية الأولى التي وضعها الجانب البريطاني في المقدمة باعتبارها الهدف الاسمي الذي يسعى الانتداب البريطاني لفرضها لأنها تنظم العلاقات العراقية البريطانية ولكن في قالب الانتداب.

٤. إن الولادة غير الشرعية لهذه المؤسسة أنتجت معاهدة لم تصمد أكثر من سنتان ونصف ثم ابدلت بمعاهدة أخرى أطلقت عليها معاهدة ١٩٢٦ علماً إن المعاهدة الأولى ظلت الأساس للمعاهدات اللاحقة حتى إبرام معاهدة ١٩٣٠ التي أفرزت نقلة جديدة في العلاقات العراقية – البريطانية.

٥. إن المجلس التأسيسي افرز دستوراً منحرفاً غير سوي وظلت الدولة العراقية تعاني من بنوده حتى انهيار النظام الملكي حيث طغت سلطة على أخرى بين بنوده ويعد ذلك أمراً طبيعيا وكما هو معروف إن المعطيات غير الصحيحة تقود إلى نتائج غير صحيحة أيضا.

٦. افرز المجلس التأسيسي قانوناً انتخابياً يساهم في ولادة مجالس نيابية معينة اقرب منها للانتخاب وكانت هذه المجالس سبباً في خلق أزمات داخل البلد.

٧. لم يكن أعضاء المجلس متكافئين ولا سيما في العقلية للمشاركة في إنضاج القوانين ففي الوقت الذي نلاحظ بين دفتيه من لا يجيد القراءة والكتابة، نجد في الطرف الأخر من يحمل شهادة عليا وهذا خلق بون في التفكير.

٨. إن الفقرة السابقة تجعل الاندفاع لقياس فاعلية النواب كل على انفراد لنعرف من ساهم بجد في هذه المؤسسة للاندفاع إلى الإمام وآخرين من ساهموا في إبقاء العراق على حاله، ومن الممكن سحب ذلك على الألوية العراقية وهذه مدعاة فخر للألوية الفاعلة من اجل إحقاق الحق لكل من ساهم في بناء الدولة لكي لا تضيع الجهود الفردية تحت راية المجموع.

---

١. مير بصري، أعلام الأدب في العراق الحديث، ج٣، ط١، (لندن: ١٩٩٩)، ص٣٩٤؛ باقر أمين الورد، أعلام العراق الحديث ١٨٦٩ – ١٩٦٩، ج١، (بغداد: د. ت)، ص٨١.

٢. أبو الثناء الالوسي: هو السيد محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش بن عاشور بن محمد بن ناصر، يرجع نسبه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام، ولد عام ١٢١٧هـ، تتلمذ على يد علماء عصره، وتولى مهمة التدريس في عدة مدارس دينية في بغداد، ثم صار واعظاً فمفتياً عام ١٨٣٣م، من مؤلفاته روح المعاني وهو تفسير للقران الكريم، حاشية على قطر الندى، بلوغ المرام، الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية، شرح البرهان في طاعة السلطان، توفي يوم السبت الموافق ١ آب ١٨٥٤م. لمزيد من التفصيل ينظر: محمد سعيد الراوي البغدادي،

تاريخ الأسر العلمية في بغداد، حققه وعلق عليه عماد عبد السلام رءوف، ط٢، دار الشؤون الثقافية، (بغداد: ٢٠٠٧)، ص٢١١ – ٢٣١.

٣. محمد صالح السهروردي، لب الألباب، ج٢، (بغداد: ١٩٣٣)، ص٣١١ – ٣١٢.

٤. محمد حسين الزبيري، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام ١٩٢٢، دار الحرية للطباعة (بغداد: ١٩٨٥)، ص٢٤.

٥. صبيحة احمد الشيخ داود: ولدت في بغداد عام ١٩١٥م، مثلت دور الخنساء في مهرجان سوق عكاظ، وقد حظيت صبيحة بأب منفتح على الرغم من ارتدائه العمة والجبة، وكذلك بأم تشبه الأب في هذا المضمار. عدت صبيحة أول امرأة تسير بهذا الاتجاه حتى صارت مثلاً لمن يحاول أن يسير عكس التيار عندما نظم احد الشعراء قصيدة حبذ فيها السفور وهاجم مؤيدي الحجاب الذي استكره والد الشاعر وقال هزك الله يا ولدي كدت تجعلني في موقف الشيخ احمد الشيخ داود الذي اركب ابنته صبيحة على الجمل أعوذ بالله. بصري،صبيحة في التعليم ودخلت دار المعلمين الابتدائية وأضحت معلمة وتم تعيينها في أيلول ١٩٢٧م، ثم التحقت بكلية الحقوق عام ١٩٣٦ وتعد أول فتاة وطأت أقدامها هذه الكلية، وقد تخرجت منها وتم تعيينها مفتشة في وزارة المعارف في أيلول ١٩٤٠، ثم عينت معلمة بدار المعلمين الابتدائية في مايس ١٩٥٠، وفي عام ١٩٥٦ عينت عضواً في محكمة الأحداث وظلت في تلك المهنة حتى أحيلت على التقاعد في كانون الثاني ١٩٧٠، لتنصرف إلى ممارسة المحاماة، الفت كتاب أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق ١٩٥٨، وكتاب تجربتي في فضاء الأحداث. توفيت في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥. لمزيد من التفصيل ينظر: بصري، المصدر السابق، ص٥٤٦– ٥٤٧.

٦. المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

٧. جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، ج٥، ط١، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص٢٥٩ – ٢٦١.

٨. السهروردي، المصدر السابق، ص٣١١.

٩. الخليلي، المصدر السابق، ص٣٥٩.

١٠. قتل الشيخ حسين أفندي إبان الثورة العراقية الكبرى التي انطلقت في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ برصاص قوات الاحتلال البريطاني. ينظر: السهروردي، المصدر السابق، ص٣١٢.

١١. احمد الشيخ داود، المذاهب الرحمانية في السهام الاحمدية، دار الحرية للطباعة، ط٣ (بغداد: ١٩٧٦).

١٢. السهروردي، المصدر السابق، ص٣١٢.

١٣. ناظم باشا والي بغداد عين فيها عام ١٩١٠م، شخصية عسكرية نجح في إخضاع العشائر الثائرة في الولاية، من أهم أعماله فتح مكتب (مدرسة) للجند رمة في بغداد ومكتب للشرطة، ودفن الخندق حول مدينة بغداد، كما أنشأ سدة ناظم باشا لحماية بغداد من الغرق، وفي عهده أسست غرفة تجارة بغداد عام ١٩١١. دامت ولايته سنة وعدة أشهر حيث انتهت في عام ١٩١١م. ينظر: منذر جواد مرزه، بغداد وحاكموها عبر العصور، مطبعة الغري الحديثة، (النجف الاشرف: ٢٠٠٧)، ص٣٣٩ – ٣٤٠.

١٤. الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٤.

١٥. المصدر نفسه، ص٢٥.

١٦. المصدر نفسه، ص٢٤.

١٧. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي(١٩١٤ – ١٩٢٠)، نقله للعربية جعفر الخياط، (بيروت ١٩٧١)، ص٣٠.

١٨. مدرسة التفيض الأهلية: يرجع تأسيسها إلى علي البزركان وكان اسمها في البداية المدرسة الأهلية وكان ذلك في أيلول عام ١٩١٩م، وقد حصل مؤسسها على رخصة العمل من السلطات البريطانية، وفي حفلة الافتتاح التي حضرها سليمان فيضي طلب مؤسسها من الحاضرين انتخاب هيئة إدارية للمدرسة تساعده في إدارة شؤونها، وتم انتخاب خمسة أعضاء وهم كل من الشيخ عبد الوهاب النائب، وحسن رضا، وخالد الشابندر، وجلال بابان، وسليمان فيضي. وقد اجتمعت هذه اللجنة وقررت فتح أبواب المدرسة بتاريخ ٢١ أيلول ١٩١٩م، وقد انتخب علي البزركان مديراً لها، وتم اختيار هيئة إدارية جديدة لها تألفت من عشرة أعضاء منهم عبد الوهاب النائب، واحمد الشيخ داود، وسليمان فيضي، وجعفر أبو ألتمن. ويبدو إن هذه المدينظر:نت تمارس العمل العلمي والسياسي بدلالة عقد اجتماعات هيئتها الإدارية بصورة علنية وهناك اجتماعات سرية لجمعية حرس الاستقلال التي تأسست في ذلك التاريخ، ويعتقد إن وظيفة هذه المدرسة المزدوجة أو استخدامها كواجهة قد تسربت أخبارها إلى السلطات البريطانية مما دفعها إلى غلق المدرسة وهروب مؤسسها وتبعثر طلبتها، إلا إن أعضاء هيئتها الإدارية سعوا إلى إعادة فتح المدرسة وقد افلحوا في مسعاهم لدى السلطات البريطانية وذلك في شهر كانون الثاني ١٩٢٠ على إن يتم استبدال اسمها، فاقترح الشيخ عبد الوهاب النائب تسميتها باسم مدرسة التنفيض الأهلية نسبة إلى سليمان فيضي على اعتبار إن الأخير كان أكثر الأعضاء تحمساً لاستئناف عملها. لمزيد من التفصيل ينظر: سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي، من رواد النهضة العربية في العراق، تحقيق باسل سليمان فيضي، ط٣، (بيروت ١٩٩٨)، ص٢٦٨.

١٩. علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول (دراسة تحليلية) ط١، (بغداد: ٢٠٠٨)، ص١٨٣.

٢٠. انشقت هذه الجمعية من جمعية العهد العراقي والتي كان مقرها سورية ولها فروع في الموصل وبغداد، ومن الفرع الأخير انشقت جماعة متحمسة سعت في أواخر عام ١٩١٩ لتأسيس جمعية سميت حرس الاستقلال السرية، وكان من ابرز المتحمسين للعمل فيها عارف حكمت واحمد الشيخ داود، وقد اقترن نشاط هذه الجمعية بنشاط مدرسة التنفيض الأهلية التي صارت واجهة الجمعية السرية، قامت الجمعية بأعمال مهمة مهدت لقيام ثورة العشرين في العراق، إلا أن حياتها انتهت بمقتل الكولونيل لجمن في ١٢ آب ١٩٢٠. لمزي من التفصيل ينظر: المس بيل، المصدر السابق، ص٤٢٦.

٢١. فيضي، المصدر السابق، ص٣٥٥.

٢٢. الحزب الوطني العراقي في ٨ آذار عام ١٩٢٢ تقدم سبعة أشخاص منهم محمد جعفر أبو ألتمن واحمد الشيخ داود ومولود مخلص وعلي ألبزر كان بطلب إلى وزارة الداخلية بتأسيس حزب باسم الحزب الوطني العراقي إلا إن الوزارة أخذت تماطل في إجازة الحزب على أمل إن يوحد أصحاب الآراء المختلفة من الساعين إلى تأسيس أحزاب مختلف فيكونوا حزبا واحدا، حتى إن البعض يعتقد من أجدر التفاهم والاقتصار على حزب واحد وهذا ما حدث عندما جرت محاولات للمداولة بين محمد جعفر أبو ألتمن وبعض أركان الحكومة لتشكيل حزب مختلط واتفقوا إن تكون الهيئة المؤسسة تضم كل من محمد جعفر أبو ألتمن ومحمود النقيب والسيد محمد الصدر ورفعت الجاد رجي، إلا إن موافقة أبو ألتمن على ذلك المقترح نال سخط زملائه ورفضوا حزب مختلط ويبدو إن زيارة اللورد ايبسي في ٤ حزيران عام ١٩٢٢ لبغداد والأخير صاحب جريدة المورتينك بوست اللندنية ويعد من المستنكرين لصدور وعد بالفور وطالب حكومته بوجوب استيعاب فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لذلك استغلت هذه الزيارة من قبل العراقيين وأقاموا حفل استقبال للورد ايبسليوبذات الوقت تهيئة الأمور للاحتفاء به وأخذت الاجتماعات تعقد في المنازل بالمناسبة لذلك وجدت وزارة الداخلية إن هذه الاجتماعات قد تفرز أمور ليست بالحسبان وتؤثر سلبيا على الوضع الأمني الداخلي الذي يعد وضعاً امنياً قلقاً في تلك المرحلة في ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ حزيران عام ١٩٢٢ إصدار قانون يمنع عقد أي اجتماع ما لم يستحصل له إجازة رسمية قبل عقده وبناء على القرار المنوه عنه أنفا تقدم الوطنيون في ٢٨ تموز من ذات العام بطلب إجازة تأسيس حزب بعنوان الحزب الوطني العراقي ورفع الطلب من قبل سبعة منهم محمد جعفر أبو ألتمن واحمد الشيخ داود ومحمد مهدي البصير وعبدا

لغفور ألبدري وتمت أجازت الحزب في ٢ آب عام ١٩٢٢ بموجب كتابها المرقم ١١٤٧٣ للمزيد من التفاصيل ينظر عبدا لرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ – ١٩٥٨، ط١، (بيروت ١٩٨٠)، ص٣١ – ٣٥

٢٣. قدم الذوات المدرجة أسماؤهم وهم كل من محمد أمين الجرجفجي وواصف وقائي وقاسم أغا والسيد مهدي ألبير طلبا إلى وزارة الداخلية يطلبون فيها السماح لهم بتأسيس جمعية سياسية باسم جمعية النهضة الإسلامية وقدم الطلب قبل تشكيل المملكة العراقية ولم تكن لوزارة الداخلية صلاحية البت في مثل هذه الموضوعات الخطيرة فقد أحالت الموضوع إلى دائرة المندوب السامي البريطاني والأخير طلب بدوره من مجلس الوزراء تدقيق منهاج الجمعية وتمت إجازة الجمعية في ١٩ آب ١٩٢٢ للمزيد من التفاصيل ينظر الحسني، المصدر السابق، ص ٤٨.

٢٤. السير برسي كوكس (Percy Cox) سياسي وعسكري بريطاني التحق بالجيش البريطاني في عام ١٨٨٤ وانظم إلى إدارة حكومة الهند عام ١٨٨٩ وتدرج في المناصب حتى أمسى وزيرا للخارجية في حكومة الهند عام ١٩١٤ التي تشرف على مصالح بريطانيا في الخليج العربي وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عين كوكس مستشارا سياسيا للحملة البريطانية التي توجهت أولا للبحرين استعدادا لغزو العراق وبدأت طلائعها في الفاو بتاريخ ٦ تشرين الثاني عام ١٩١٤ وانتهت بإعلان الهدنة في موندروس أيضا في تشرين الثاني من عام ١٩١٨ وبعد احتلال بغداد في آذار من عام ١٩١٧ صدر الأمر بتعين كوكس حاكما سياسيا في العراق ولم تمض إلا مدة قصيرة حتى نقل كوكس إلى طهران وحل محله وكيله العقيد ارنولد ولسن وفي عهد الأخير اندلعت ثورة العشرين وفيها ثبت فشل ولسن في معالجة تداعياتها وساهمت الثورة في اضطراب الأوضاع الداخلية وعلى اثر ذلك تم إقصاء ولسن وإعادة برسي كوكس إلى العراق كمندوب سامي ويعد هذا التبدل يل محاولة لإعادة العمل للإدارة البريطانية في العراق على أسس جديدة والقيام بأعباء تأسيس حكومة وطنية فيه تحت المظلة البريطانية ويبدو لنا إن أحداث الثورة أجبرت بريطانيا إلى تغير في أساليب حكمها للعراق من أسلوب مدرسة الهند الاستعمارية التي شرعت به في بداية الاحتلال إلى أسلوب مدرسة القاهرة الاستعمارية والذي ستباشر به بعد أحداث الثورة وقد أفلحت الإدارة البريطانية بهذا التغير للمزيد من التفاصيل ينظر يعقوب يوسف كورية، انكليز في حياة فيصل الأول، منشورات المكتبة الأهلية، (عمان: ١٩٩٨)، ص ١٢٨.

٢٥. سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج١، (بغداد: ١٩٩٠)، ص٤٧.

٢٦. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥- ١٩٤٦، موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، ط١(بغداد: ١٩٨٣)، ص٢٣٤؛ حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ -١٩٣٠، دار اللام، (لندن: ١٩٨٣)، ص٧٨ .

٢٧. حزب الأمة صادقت وزارة الداخلية في حكومة ياسين الهاشمي الأولى على تشكيل حزب الأمة بكتابها المرقم ١٢٠١٠ في ١٩ آب ١٩٢٤ علما إن فكرة التأسيس تعود إلى المرحلة الأولى من المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية الأولى من قبل المجلس التأسيسي العراقي عندما اجتمع بعض المحاميين ومنهم محمود خالص وعبدا لغفور ألبدري واحمد الشيخ داود ونصرة الفارسي وقرروا تأليف حزب سياسي باسم حزب الأمة ليتولى الدفاع عن العراق للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسني، المصدر السابق، ٦٧.

٢٨. حزب التقدم صادقت وزارة الداخلية على إجازة الحزب بموجب كتابها المرقم ١٠٤٧٤ والمؤرخ في ٢٢ آب ١٩٢٥ علما إن عبدا لمحسن السعدون أعلن تأليف حزب سياسي برلماني بحسب التقاليد المتبعة في البلدان الديمقراطية ليشد أزر وزارته في تمشية اللوائح القانونية التي ستتقدم وزارته بها. للمزيد ينظر الحسني، المصدر السابق، ص٨٦.

٢٩. حزب الشعب صادقت وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ في ٣ كانون الأول ١٩٢٥ على تأسيس حزب الشعب وشكل الحزب من الذوات النواب في المجلس النيابي وهم كل من ياسين الهاشمي ورشيد الخوجة واحمد الشيخ داود وعبد اللطيف الفلاحي وأصبح ياسين الهاشمي رئيسا للحزب للمزيد ينظر: الحسني، المصدر السابق، ص ٩٤.

٣٠. جميل، الحياة النيابية في العراق، ص٢١٤.

٣١. F. O. 371 5076, Mesopotamia, police Abstract of intelligence report, No 22 Dated 29 may 1920. نقلا عن وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، (بيروت: ١٩٨٤)، ص٣٦٦.

٣٢. المس ببل، المصدر السابق، ص٣٦٦.

٣٣. عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو ألتمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٤٥، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة رقم ١٠، ط٢ (بغداد: ١٩٨٠)، ص١٤٤.

٣٤. F. O. 371, 5076 Mesopotamia police, Abstract of intelligence, report, no 21, Dated 22 may 1920. نقلا عن وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٣٦٧.

٣٥. الرهيمي، المصدر السابق، ص١٥٥.

٣٦. المصدر نفسه، ص١٥٦.
٣٧. المصدر نفسه، ص١٤٩.
٣٨. المصدر نفسه، ص١٥٣.
٣٩. جميل، العراق شهادات سياسية، ص١٤٤.
٤٠. المصدر نفسه، ص١٧١.
٤١. توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (بيروت ٢٠١٠)، ص٣٧٦.
٤٢. المصدر نفسه، ص٣٧٦.
٤٣. الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤، (بغداد: ١٩٢٤)، ص٢٨.
٤٤. المصدر نفسه، ص٤٣.
٤٥. المصدر نفسه، ص٢٩.
٤٦. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج٢، مطبعة دار السلام، (بغداد ١٩٢٤)، ص١٣٤٠.
٤٧. المصدر نفسه، ج٢، الجلسة رقم (٤٩)، ص١٣٤٣.
٤٨. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٢٤)، ص ٤٧٥.
٤٩. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٤١)، ص ١٠٤٣.
٥٠. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٤٩)، ص ١٣٠٠.
٥١. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (١)، ص ١١.
٥٢. المصدر نفسه، ج١، جلسة رقم (٣)، ص ٤٣.
٥٣. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٤)، ص ٥٩.
٥٤. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٤)، ص ٦٣.
٥٥. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (١٤)، ص ١١٤.
٥٦. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (١٥)، ص ١٢٥.
٥٧. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٢٠)، ص ٣٤٩.
٥٨. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٢٣)، ص ٢١٧.
٥٩. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٢٥)، ص ٥٣٠.
٦٠. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٢٧)، ص ٥٤٠.
٦١. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (١٢)، ص ١٨٧.
٦٢. المصدر نفسه، ج٢، الجلسة رقم (٣٨)، ص ٩٥٤.

٦٣. المصدر نفسه، ج١، الجلسة رقم (٣١)، ص ٦٦١.
٦٤. المصدر نفسه، ج٢، الجلسة رقم (٣٢)، ص٧٤٦.
٦٥. المصدر نفسه، ج٢ الجلسة رقم (٣١)، ص ٦٨٧.
٦٦. المصدر نفسه، ج٢، الجلسة رقم (٣٣)، ص٧٥١.
٦٧. المصدر نفسه، ج٢، الجلسة رقم (٣٧)، ص ٧٩٨.ش

الملاحق

جدول رقم (١)

تقويم فاعلية نواب ألوية العراق في المجلس التأسيسي (الجلسات ١ – ١٠)

رقم الجلسة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
عدد الحضور الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الحضور الفعال	٨٤	٨٥	٨١	٨٦	٨٢	٧٦	٧٨	٦٥	٦٣	٦٢
عدد المتحدثين عموماً	٧	٢٧	٣٢	٣١	٤١	٣٧	١٩	٥	١٢	١٥
نسبة المتحدثين للحاضرين	٨,٣٣	٣١,٧٦	٣٩,٥٠	٣٦,٠٤	٥٠	٤٨,٦٨	٢٤,٣٥	٧,٦٩	١٩,٠٤	٢٤,١٩
الجدول التكراري للمتحدثين	–	١٥	٢٠	٢٠	٢٦	١٧	١١	–	٣	٥
نسبة المتكررين للمتحدثين	٠	٥٥,٥٥	٦٢,٥	٦٤,٥١	٦٣,٤١	٤٥,٩٤	٥٧,٨٩	–	٢٥	٣٣,٣٣

		نسبة المتكررين للحضور عموماً									
		٠	١٧,٦٤	٢٤,٦٩	٢٣,٢٥	٣١,٧٠	٢٢,٣٦	١٤,١٠	–	٤,٧٦	٨,٠٨
لواء بغداد	ع	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف	٢	٦	٧	٧	٦	٦	٥	١	٤	٥
لواء الموصل	ع	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
	ف	١	٣	٥	٤	٨	٧	٣	١	٣	٤
لواء البصرة	ع	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف	–	١	٣	٣	٢	٢	٣	–	٢	٢
لواء الديوانية	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	٢	١	٢	٢	٣	٢	١	–	–	١
لواء الحلة	ع	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	ف	١	٤	٣	٣	٥	٤	–	١	٢	٢
لواء الكوت	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	١	٢	٣	٣	٣	٤	١	١	١	–
لواء اربيل	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	٣	٢	٢	٣	١	–	–	–	١

لواء السليمانية	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–
لواء كركوك	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–
لواء ديالى	ع	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ف	–	–	٢	٢	٣	٣	٣	١	–	–
لواء كربلاء	ع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	ف	–	١	١	١	١	١	١	–	–	–
لواء الدليم	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	٢	٢	٢	١	٢	١	–	–	–
لواء العمارة	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	١	١	١	١	١	–	–	–	–
لواء المثنى	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	–	١	١	١	٣	٢	١	–	–	–

جدول رقم (٢)

تقويم فاعلية نواب ألوية العراق في المجلس التأسيسي (الجلسات ١١ – ٢٠)

رقم الجلسة	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
عدد الحضور الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الحضور الفعال	٥٣	٦٢	٥٧	٧٣	٧٧	٨٩	٨١	٨٩	٦٣	٦٢
عدد المتحدثين عموماً	١٢	١٠	٢	٢	١٩	٣	١٢	١٠	٩	١٣
نسبة المتحدثين للحاضرين	٢٢,٦٤	١٦,١٢	٣,٥٠	٢,٧٣	٢٤,٦٧	٣,٣٧	١٤,٨١	١١,٢٣	١٤,٢٨	٢٠,٩٦
الجدول التكراري للمتحدثين	٧	٥	–	١	٨	–	١	٣	٣	١
نسبة المتكررين للمتحدثين	٥٨,٣٣	٥٠	–	٥٠	٤٢,١٠	–	٨,٣٣	٣٠	٣٣,٣٣	٧,٦٩

		نسبة المتكررين للحضور عموماً									
لواء بغداد	ع	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف	٥	٣	١	١	٤	١	٣	٣	٣	٣
لواء الموصل	ع	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
	ف	٣	٤	١	–	٤	–	٣	١	١	٢
لواء البصرة	ع	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف	–	١	–	–	٢	١	١	–	–	–
لواء الديوانية	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	١	١	–	–	٢	–	١	١	–	٢
لواء الحلة	ع	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	ف	–	–	–	–	١	١	١	١	١	٢
لواء الكوت	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	١	–	–	–	٢	–	–	٢	١	١
لواء اربيل	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	١	١	–	–	–	–	١	–	–	١

لواء السليمانية	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	١
لواء كركوك	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء ديالى	ع	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ف	–	–	–	١	–	–	–	–	–
لواء كربلاء	ع	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	ف	١	–	–	–	١	–	١	١	١
لواء الديوانية	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	١	–	١	–	–
لواء العمارة	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء المنتفك	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	–	–	–	١	–	٢	–	٢	١

جدول رقم (٣)

تقويم فاعلية نواب ألوية العراق في المجلس التأسيسي (الجلسات ٢١ – ٣٠)

رقم الجلسة	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
عدد الحضور الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الحضور الفعال	٦٧	٦٤	٦٤	٦٨	٥٦	٦٣	٧٢	٦٦	٦٢	٥٧
عدد المتحدثين عموماً	١٣	٧	١٣	٩	٢١	٢٣	٢١	٢٦	٢٤	٢٢
نسبة المتحدثين للحاضرين	١٩,٤٠	١٠,٩٣	٢٠,٣١	١٣,٢٣	٣٧,٥	٣٦,٥٠	٢٩,٦١	٣٩,٣٩	٣٨,٧٠	٣٨,٥٩
الجدول التكراري للمتحدثين	٥	٢	١٠	٢	١٦	١٨	١٤	١٧	١٨	١٥

		نسبة التكررين للحضور عموماً	نسبة التكررين للمتحدثين
لواء بغداد	ع	١١	٣٨,٤٦
	ف.	٢	٧,٤٦
لواء الموصل	ع	١٤	٢٨,٥٧
	ف.	٢	٣,١٢٥
لواء البصرة	ع	١١	٧٦,٩٢
	ف.	١	١٥,٦٢
لواء الديوانية	ع	٩	٢٢,٢٢
	ف.	١	٢,٩٤
لواء الحلة	ع	٦	٧٦,١٩
	ف.	٢	٢٨,٥٧
لواء الكوت	ع	٥	٧٨,٢٦
	ف.	١	١٩,٤٤
لواء بغداد	ع	١١	٦٦,٦٦
	ف.	٢	٢٥,٧٥
لواء الموصل	ع	١٤	٦٥,٣٨
	ف.	٢	٢٩,٠٣
لواء البصرة	ع	١١	٧٥
	ف.	١	٢٦,٣١
لواء الديوانية	ع	٩	٦٨,١٨
	ف.	٢	
لواء الحلة	ع	٦	
	ف.	١	
لواء الكوت	ع	٥	
	ف.	٣	

لواء اربيل	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	١	–	١	٢	–	١	٣	–	–	–
لواء السليمانية	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء كركوك	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء ديالى	ع	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ف	–	٢	–	١	١	١	١	٢	١	٢
لواء كربلاء	ع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	ف	١	١	١	–	١	١	١	١	١	١
لواء الدليم	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–
لواء العمارة	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء المثنى	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	٢	١	١	١	١	٢	–	–	٣	١

جدول رقم (٤)

تقويم فاعلية نواب ألوية العراق في المجلس التأسيسي (الجلسات ٣١ – ٤٠)

رقم الجلسة	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
عدد الحضور الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الحضور الفعال	٥٢	٥٨	٦٢	٥٦	٦٣	٥٢	٥٩	٦٢	٦١	٥٦
عدد المتحدثين عموماً	٢٧	٢٩	٣٤	٢٠	١٨	١٥	٢٢	٢١	١٣	١٤
نسبة المتحدثين للحاضرين	٥١,٩٢	٥٠	٥٤,٣٨	٣٥,٧١	٢٨,٥٧	٢٨,٨٤	٣٧,٢٨	٣٣,٨٧	٢١,٣١	٢٥
الجدول التكراري للمتحدثين	١٩	٢١	١٩	١٥	١٦	٦	٢	١٣	٨	٨
نسبة المتكررين للمتحدثين	٧٠,٣٧	٧٢,٤١	٥٥,٨٨	٧٥	٨٨,٨٨	٤٠	٩,٠٩	٦١,٩٠	٦١,٥٣	٥٧,١٤

		نسبة المتكررين للحضور عموماً	٣٦,٥٣	٣٦,٢٠	٣٠,٦٤	٢٦,٧٨	٢٥,٣٩	١١,٥٣	٣,٣٨	٢٠,٩٦	١٣,١١	١٤,٢٨
لواء بغداد	ع		١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف		٨	٨	١٠	٧	٧	٥	٨	٨	٦	٥
لواء الموصل	ع		١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
	ف		٨	٨	٩	٤	٦	٤	٥	٧	٣	٢
لواء البصرة	ع		١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف		١	١	١	١	–	–	–	–	–	–
لواء الديوانية	ع		٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف		٢	٢	١	٢	١	٢	٢	٢	١	١
لواء الحلة	ع		٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	ف		٢	٢	٢	–	–	–	١	١	١	١
لواء الكوت	ع		٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف		٢	٣	٣	١	٢	١	١	٢	–	٢
لواء اربيل	ع		٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف		٢	١	٤	١	–	١	–	–	–	١

لواء السليمانية	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء كركوك	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء ديالى	ع	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ف	١	٢	٣	٢	١	١	٢	١	١
لواء كربلاء	ع	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	ف	١	١	–	١	–	١	١	١	١
لواء الديم	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء العمارة	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء المنتفك	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	–	١	١	١	–	١	٢	–	–

جدول رقم (٥)

تقويم فاعلية نواب ألوية العراق في المجلس التأسيسي (الجلسات ٤١ – ٤٩)

رقم الجلسة	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩
عدد الحضور الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الحضور الفعال	٥٢	٥٤	٥٥	٥١	٥٢	٥٤	٥١	٦٤	٦٣
عدد المتحدثين عموما	٢٢	١٦	١٩	١٠	٢٠	١٤	١٨	٣٤	١٩
نسبة المتحدثين للحاضرين	٤٢,٣٠	٢٩,٦٢	٣٤,٥٤	١٩,٦٠	٣٨,٤٦	٢٥,٩٢	٣٥,٢٩	٥٣,١٢	٣٠,١٥
الجدول التكراري للمتحدثين	١٦	١٣	١٣	٦	١٦	١١	١٤	١٦	١١
نسبة المتكررين للمتحدثين	٧٢,٧٢	٨١,٢٥	٦٨,٤٢	٦٠	٨٠	٧٨,٥٧	٧٧,٧٧	٤٧,٠٥	٥٧,٨٩

		نسبة المتكررين للحضور عموما								
لواء بغداد	ع	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف	٦	٣	٤	–	٣	٤	٧	٥	٤
لواء الموصل	ع	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
	ف	٧	٥	٨	١	٧	٥	٥	١٠	٧
لواء البصرة	ع	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ف	١	١	١	–	١	٢	–	٣	١
لواء الديوانية	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	٢	٢	–	٢	٢	١	٢	٢	٢
لواء الحلة	ع	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	ف	٢	١	٢	٢	٢	–	١	٣	١
لواء الكوت	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	١	٢	٢	٤	٢	–	١	٢	١
لواء اربيل	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	–	–	–	–	–	–	١	١

لواء السليمانية	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء كركوك	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لواء ديالى	ع	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	ف	٢	١	١	–	١	١	١	١	١
لواء كربلاء	ع	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	ف	–	١	١	١	١	١	١	١	١
لواء الدليم	ع	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
	ف	–	–	–	–	١	–	–	١	–
لواء العمارة	ع	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
	ف	–	–	–	–	–	–	–	٤	–
لواء المثنى	ع	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	ف	–	–	–	–	–	–	–	١	–

ومن خلال الجداول الخمس أعلاه نستخلص النتائج الآتية:

كان مجموع عدد النواب الحاضرين في جميع جلسات المجلس (٣١٨٤)، بمعدل حضور بلغ (٩٧ , ٦٤) وكان مجموع النواب المتحدثين (٨٨٢) بمعدل (١٨) نائب في كل جلسة، في حين كانت نسبة النواب المتحدثين للحاضرين (٧٠ , ٢٧) أما مجموع الجدول التكراري للمتحدثين فبلغ (٢٤٣) بمعدل (٩٥٩ , ٢) في كل جلسة.

أما بالنسبة لممثلي الألوية في المجلس التأسيسي فكان مجموع حضور نواب لواء بغداد العام في جميع الجلسات (٥٣٩) والفاعلين منهم (٢٢٧) وبنسبة (١١ , ٤٢٪) كان مجموع حضور نواب الموصل العام (٦٨٦) والفاعلين منهم (٢١١) وبنسبة (٧٥ , ٣٠٪). اما مجموع حضور نواب البصرة العام فكان (٥٣٩) والفاعلين منهم (٩٠) وبنسبة (٦٩٪ , ١٦) ومجموع نواب الديوانية العام (٤٤١) والفاعلين (٦٨) وبنسبة (٤١ , ١٥ ٪).

في حين بلغ مجموع حضور نواب لواء الحلة العام (٢٩٤) والفاعلين منهم (٩١) وبنسبة (٩٥ , ٣٠٪) وفي لواء الكوت كان عدد الحضور العام (٢٤٥) والفاعل (٦٨) بنسبة (٧٥ , ٢٧٪) وفي اربيل كان الحضور العام (٣٩٢) والفاعل (٣٥) وبنسبة (٩٢ , ٨ ٪)، وفي السليمانية كان الحضور العام (٢٤٥) والفاعل (٣) وبنسبة (٦٧ , ٣ ٪) وفي كركوك كان الحضور العام (٢٤٥) والفاعل (٢) وبنسبة (٨١ , ٠ ٪) وفي ديالى كان الحضور العام (١٤٧) والفاعل (٥٠) وبنسبة (٠١ , ٣٤ ٪) وفي كربلاء كان الحضور العام (٤٩) والفاعل (٤٥) وبنسبة (٨٣ , ٩١ ٪) وفي الدليم كان الحضور العام (٢٤٥) والفاعل (١٥) وبنسبة (١٢ , ٦ ٪) وفي العمارة كان الحضور العام (٣٩٢) والفاعل (٩) وبنسبة (٢٩ , ٢ ٪) وفي المنتفك كان الحضور العام (٤٤١) والفاعل (٣٤) وبنسبة (٧٠ , ٧ ٪).